

استراتيجية البحث العلمي في خدمة مسيرة صناعة المستقبل

ب . م . نادر رياض

٦ يونيو ١٩٩٤

مقدمة

شهد العالم في أواخر القرن العشرين تغيرات وتحولات إقليمية ودولية جذرية . بدأ ت ثورة تكنولوجية هائلة ، ويزرت البابان عملاً جديداً يفرض على الغرب مراجعته نظمه وأساليب أدائه ، وذاع وشاع مفهوم المخصص كأسلوب لادارة وملك الوحدات الاقتصادية وأدوات الانتاج ، وأزيلت كافة الحواجز والقيود أمام انتقال السلع والخدمات والاستثمارات ، وصار العالم كله سوقاً واحداً يتنافس على أرضه المنتجون . . . كل المنتجين . الأرض لم تعد في حقيقتها ملكاً لأحد بعينه . . . الأرض أرض الله . . . " فاسعوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور " صدق الله العظيم . في هذا السوق العالمي متلاطم الأمواج . . . ازدادت حدة المنافسة ، وصار البقاء فيه للأقوى والأقدر على اجتذاب العملاء والمستهلكين بجودة سلعه ومنتجاته وخدماته وقله تكلفتها .

وفي إطار ذلك . . . بدأت حرب جديدة بأسلحة جديدة أهمها العلم والمعرفة والجودة الكلية الشاملة التي تقود إلى اقتصadiات متباينة متعاظمة .

تلك التغيرات والتحولات . . . تتطلب من كافة الدول والشعوب أن تغير وتتغير معها ، وأن تتكيف وتتهيأ لاستيعابها ومواكبتها ، وأن تعيد النظر في كافة أنظمتها وأنشطتها وأدائها . ونجتمع كل الاراء على أن الجودة الكلية الشاملة هي المقصد والمراد ، وهي الطريق لكل دولة تريد أن يكون لها مكاناً على خريطة العالم الجديد . إن الجودة وإجاده الأداء . . . كل أداء . . . صارت أمور حتمية . ومن هنا احتلت قضية الجودة سداً بالنسبة للسلع والمنتجات أو الخدمات مكان الصدارة في اهتمامات الفكر الاقتصادي بدءاً من الثمانينيات . وراح الجميع يدرسون ويحللون . . . يغيرون ويطورون .

وفي هذا العالم الجديد ظهرت قوى جديدة فاجأت العالم كله بتقدمها الاقتصادي المثير للدهشة والتعجب والاعجاب . دول استطاعت أن تغير وتتغير بعد استيعاب مستنير واع لتجاهات وروح العصر ومتطلباته ، فانطلقت محققة لشعريها الرخاء والازدهار والتقدم . أنها لدروس مستفادة جديرة بالدراسة .

وها نحن في مصر . . . لم يعد أمامنا الآن خيار إلا استيعاب عالم اليوم بمتغيراته وأوضاعه الجديدة . ونحن والحمد لله نملك الأسباب والسبل . . . فلمصر تاريخ وخبره بأنواع عديدة من الصناعات الخفيفة والثقيلة ، ومارست تجارب واسعة في إنشاء وتشغيل العديد من المصانع في مختلف المجالات ، واكتسبت من تلك الخبرات - حلوها ومرها - الكثير من المعرفة التي ترسى أساس التوجه السليم نحو المستقبل . . . كما أن بها قاعدة كافية للخدمات الالزمة للصناعة ، وبها موارد ومشروعات للخدمات والطاقة والنقل وإمكانات في مجالات التعليم والتدريب والبحث العلمي . . . وهذه كلها مقومات أساسية للتصنيع تتميز بها مصر عن كثير من البلاد المأهولة .

ويتناول هذا البحث دراسة تحليلية لكيفية التهوض والارتفاع بجودة السلع والمنتجات المصرية في إطار استراتيجية مجلس بحوث الصناعة.

استراتيجية مجلس بحوث الصناعة

الأهداف العامة :

حددت الاستراتيجية ضمن أهدافها العامة تحسين الجودة والارتفاع بها إلى المستوى العالمي (الهدف الثالث) ، وحددت أهدافاً عامة أخرى هي بالتحديد ما يلي:-

- سلع جديدة
- طرق إنتاج جديدة
- استغلال الخامات والمخلفات.
- معاونه الشركات القابضه في تكون ما يسمى بال CRITICAL MASS للبحوث ، وقدر تتطور الوحدات القائمه بالبحث والتطوير الى NON-PROFIT ORGANIZATIONS.

وعكن القول بأن هدف تحسين الجودة والارتفاع بها إلى المستوى العالمي لا يتحقق كما متوضج هذه الدراسة الا بتحقيق الأهداف العامة الأخرى، ومن ثم يمكن أن تعتبر أن الهدف العام الرئيسي لاستراتيجية بحوث الصناعه المصرية هو تحسين الجودة والارتفاع بها إلى المستوى العالمي .

الأهداف المحددة:-

- ورد ضمن الأهداف المحددة . . . اجراء دراسات تخدم الصناعه في تحولها الجديد "مثلاً تطوير نظم الادارة الحديثة" وأهداف محدده أخرى هي بالتحديد ما يلي-
- تحديد قائمه بالسلع والطرق والخامات واختيار ما يمكن تحقيقه خلال الالف يوم من خلال مشروعات يعلن عنها .
- تحديد قائمه بوحدات البحث والتطوير المطلوب إنشانها أو دعمها " في الشركات القابضه مثلاً " وربط برامج الانشاء ببرامج تحرير الاقتصاد .
- اقتراح البحوث الاساسية المتصلة بالسلع والخدمات المتقدمه "ADVANCED" واقتراح كيفية تناول الدولة لها .

- الربط بين المستويات المختلفة للبحث العلمي .
- التوسيع في الاستفادة من بنوك المعلومات العلمية والتكنولوجية .

وحيث أن القضية في أساسها هي قضية تحول وتغيير لتحقيق إنتاج جيد متميز قادر على المنافسة . . . بمعنى التغيير إلى الجودة الكلية الشاملة التي يتحقق في ظلها أمكانية تقديم منتجات جيدة بأسعار مناسبة تستطيع المنافسة في سوق عاليه يتصارع فيه المتوجون . . . كل المستجدين لارضا ، المستهلكين ، الجودة الكلية الشاملة التي تعتمد على وجود سياسات وأهداف واضحة صحيحة ، وخطط عمل محددة وموارد كافية ، منفذين أكفاء وجهود صادقة واعية مهمتها المتابعة والتقييم المستمر لدفع عجلة التنفيذ قدمًا في توقيتها المحددة .

ونظرا لأن الواقع الذي نعيشه لا نحسد عليه ، ونحن في وقت تدلهم فيه المحن . . . وإن لم نستبط الدروس الحقيقة والعميقه للمتغيرات العالمية ، ونراجع أنفسنا ، وتعديل مساراتنا ، فقد لا يسعنا الوقت لإنقاذ ما يمكن إنقاذه قبل أن تعصف بنا أعاصير التغيير في الساحتين العالمية والإقليمية . ومن هنا كانت حكمه القيادة انصرية في تحديد فترة الـ ١٠٠ يوم والتغيير الى الجودة الكلية الشاملة . . . جودة الاداء . . . كل الاداء . . . وأي اداء . . . قضيه ليست سهلة . . . بل في حاجه الى هزه عنيفة وقويه في داخل الانسان تجعله يعود الي ذاته . . . ليراجعها ويعرف علي مكان الخطأ فيها ، ويعود الي بيته وما يحيط به من واقع . . . يتبصر به ويحلله ويستخرج الاستنتاجات ، ويكتشف القوانين والسنن .

ولكي يحدث التحول المنشود . . . لابد من نصف كثير من المسلمات السائده واستبدالها بسلمات جديدة . إنها قضية ضبط وحسن توجه الانسان في فكره ومشاعره وسلوكه - لذا فان الاستشراق الصحيح لصناعة المستقبل وتقدير الحاضر وتحديد مواطن الخلل والاصابه التي تعيق النهوض . . . منوط الي حد بعيد بادارة قادره علي تحرير الانسان ، واعاده تشكيله وتسلیمه بالعلم والایمان . . . بالمبادئ ، والقواعد العقلية التي توجه نشاطه وحركته وفعاليته . . . ادارة تتبع المجالات كامله للعقل ، وللناظر والاجتهاد ، وتنجح الانسان الحس بالامن النفسي والفكري ، وعدم العقاب علي الخطأ الفكري . . . حتى ينطلق الانسان من عقاله ، وينارس وظيفته ، ويتمرن على التفكير وال الحوار والمناقشة والتحليل والتركيب والاستدلال والاستقراء والمقاييس والمقارنه والاستنتاج .

وحيث أن قضية التحول الى أساليب الجودة الشامله هي في أساسها قضيه جوده الادارة فأننا سنعتبر الهدف الرابع من الاهداف المحددة والخاص باجراء دراسات تخدم الصناعه في تحولها الجديد (مثلاً تطوير نظم الادارة) هو الهدف الذي ينبغي البدء بتحقيقه علي الفور وعلى التوازي معه الاعداد لتنفيذ الاهداف الاخرى .

أولاً : اجراء دراسات تخدم الصناعه في تحولها الجديد

تطوير نظم الادارة

المتغيرات المحليه والعالميه:

تلك المتغيرات أنواع من حيث:

- التكرار (معدل المحدث)
- المجال (مجال التأثير)
- الاحتمال (احتمال المحدث)
- شدء التأثير (قوي / ضعيف)
- اتجاه التأثير (ايجابي / سلبي)

ومن ثم حين نهتم بدراسة وتتبع المتغيرات لا يجنب (ولن نستطيع) الا احاطه بكل المتغيرات ، ولكن الامم والافضل أن نحصر اهتمامنا في تلك المتغيرات التي تتسم بالاتي:

- كثيرة التكرار .
- واسعة مجال التأثير
- كبيرة الاحتمال .
- قوية التأثير (سلباً أو ايجاباً) .

واذا تفحصنا أهم المتغيرات التي تحيط بنا علي الساحه العالمية والمحلية نجد :

- متغيرات اقتصادية
- متغيرات سياسية
- متغيرات اجتماعية
- متغيرات عسكرية
- متغيرات ثقافية

متغيرات تكنولوجية

و

واذا طبقنا المعايير السابقة نجد أن المتغيرات التكنولوجية تحظى بالمرتبه الاولى في الاهمية ، وليس فقط لانطباق المعايير كلها عليها ، ولكن أيضا لأنها تسبق وتشير وتحرك باقي المتغيرات .

ويثور السؤال كيف التعامل مع تلك المتغيرات وفي مقدمتها المتغيرات التكنولوجية ؟

إن التعامل مع المتغيرات يعني :

- التعرف عليها (الاحساس بمقدمها) وادرارك أهميتها وتوقع تأثيرها (سلباً أو ايجاباً) والاعتراف بالاثار المحتمله حال

حدو شہا۔

- الاعداد لاستقبالها والتكييف معها حال حدوثها . (التوقي
أثارها السالبة ، أو استثمار أثارها الايجابية) .

- التعايش مع المتغيرات واستيعابها . (التحول للاتفاق مع متطلباتها أو العمل على السيطرة عليها واحتضانها للواقع) .

وهذا التحليل يشير سزاً آخر - من في المجتمع تتوفر له القدرة على التعامل مع المتغيرات بالنمط السابق تحديده ؟

الادارة كظاهر مجتمعيه (نظام فرعى فى المجتمع) هي القادره على التعامل مع التغيرات) و يجب على الادارة ألا تكون في موقع المتأثر (المستجيب Responsive Management . . بل ينبغي أن تكون إدارة فعاله (حركية) تحاول أن تكون في موقع المؤثر Proactive Management

ومن ذلك نخلص إلى ما يلي :-

اذا كانت الادارة هي وسيلة المجتمع في توظيف الاموال واستثمار موارده لتحقيق اهدافه . . .

وإذا كانت التكنولوجيا هي وسيلة الادارة لتحقيق ما يريد المجتمع . .

وإذا كانت التكنولوجيا هي في طبيعتها وبالتعريف متغيرة ومتطرفة ومتبادلة .
فإن الادارة بالضرورة يجب أن تكون بالدرجة الاولى متغيرة ومتتجددة ومتطرفة .

وكيف تكون الادارة متغيرة ؟

إذا تحقق لها ما يلى:-

- فهم واستيعاب التحولات (المتغيرات) في البيئة المحيطة وادراك الواقع الجديد ومؤشرات التطور المستقبلي.

- فهم واستيعاب أثار وانعكاسات هذه التحولات على مفاهيم وأساليب ووظائف الادارة . . . ومن ثم تكوين اطار فكري حديد للادارة يتعامل بكفاءة مع الواقع المتغير وبهيا لتفاعل مع كل تطور مستقبلى .

إن الفكرة المُحورية التي نظرَّحُهُ في هذا البحث هي أنه في عصر الانطلاق نحو مجتمع المعلومات Information Society وعصر الشورات التكنولوجية المتلاحمه ، لا ينبغي أن ننحصر في مناقشه ومعالجه قضایانا ومنها قضیه الادارة بالارتکاز على مفاهيم تقليدية ومداخل تتسم بالمحدوّدية والعجز . إن الاساس في بحثنا هو أن تطوير ورفع كفاءة الادارة وتحقيق نهضه إدارية شامله إنما يحتاج الى مدخل يعيش العصر ويستخدم امكانياته وتكنولوجياته و يتمثل المستقبل بكل ما يحمله

من فرض وامكانيات وطاقات ، غير مسبوقه . إن الاساس في تفكيرنا أن نتجاوز ويفير حاجز التخلف والتجمد الفكري في التعامل مع قضايا الادارة ونعمل على إيجاد صيغ متحرره ومداخل متفهمه لحقائق العصر وتكنولوجياته ، ومن ثم تتحقق طفرات انتاجيه هائله لايمكن تصورها باستخدام الاساليب والمفاهيم التقليدية

إن العصر الذي نعيشه يتسم بصفه أساسية شامله لكل حقائقه ... وهي التغيير والتحول ، ومن ثم لكي نعيش العصر لابد لنا من طرح الافكار والنظم والمداخل القديمه جانبا ، ونقبل علي استيعاب حقائق المرحلة وارهاصات المستقبل حتى نستطيع أن نجد لنا مكانا في العالم الجديد ... لكي نعيش عصر المعلومات ونتعامل بمفاهيمه لابد وأن تعاد صياغه استراتيجيات تنمية الانتاج لتكون استراتيجية قفز وخطي المowanع بدلا من استراتيجية الزحف والتجمد أمام القيود والمشكلات .

ومن أجل هذا نحن بحاجه الي ادارة جديدة قادره علي القيادة والابتكار والتجديد والتعامل مع المتغيرات ... نحن بحاجه الي ادارة جديدة قادره علي قياده وادارة التحول وقادره علي تحقيق الاستمراريه والمحافظه علي معدلات متعاليه للنمو .

وستكون المهمه الاساسية لتلك الادارة الجديدة هي اعاده تحديد الاهداف وبناء الاستراتيجيات والسياسات والنظم التي تستمد من تكنولوجيا المعلومات طاقات إضافيه لم تكن متاحه من قبل ، وتعتمد الي الكشف عن امكانات تطوير الانتاج والانتاجية باستخدام الموارد البشرية استخداما أمثل ، توظيف البحث العلمي والتكنولوجيات المتطوره لكسر القيود الناشئه عن محدودية الموارد الماديه .

انعكاسات الواقع الجديد علي الادارة :

- التحول من التعامل في سوق مغلق (نظام مغلق) ... أمن واستقرار الي التعامل في نظام مفتوح متلاطم الامواج ليس به استقرار .

- التحول من التحفظ والتقليدية في العمل الي المرونه والتحرر في الاساليب والنظم (السوق يحكم)

- عدم الانحصار في الماضي والانطلاق الي تمثل المستقبل .
- تغير نظره الادارة الي الانسان (العامل مشارك وليس أجير)

نموذج الادارة الجديدة:

فلسفه ادارية جديدة:

- العميل أولاً
- الجودة الكلية الشاملة.
- التطوير والتجدد.
- السوق هو الحكم.

آليات إدارية جديدة:

- التميز هو السبيل للنجاح.
- الابتكار هو السبيل للتميز
- البحوث والتطوير هي السبيل للابتكار.

مخرجات إدارية:

- سلع جديدة
- أسواق جديدة
- خدمات جديدة
- تكنولوجيا جديدة.
- إنتاجيه أعلى
- أرباح أعلى

التحدي الاساسي أمام ادارة التسعينات:

يتمثل التحدي الحقيقي في كيفية إحداث التحول اللازم لامكان التعايش في المناخ الشديد المنافسه والمنفتح عالميا.

ويجب على الادارة وهي تواجه ذلك التحدي أن تضع نصب أعينها أن تكنولوجيا المعلومات تؤثر في عناصر التنظيم الخمس الاساسية علي النحو التالي :-

التكنولوجيا: سوف تستمر التكنولوجيا في التطور السريع وبمعدل .٢٠-٣٠٪ سنويا ، مما يؤدي الي استمرار تقليل أثر الوقت والمسافه ، وتحقق مزيدا من الترابط ، والذاكرة في التنظيم.

البشر والادوار التي يقومون بها : سيكون للبشر أدوارا جديدة بفضل تكنولوجيا

المعلومات ، وسيستخدمون آليات وأدوات مبتكرة وسيزيد ارتباطهم واتصالهم بعض ، ويزيد تعرضهم للمعلومات . ومن ثم سيكون للتدريب أهمية خاصة لاكتساب الأفراد القدرات والمهارات اللازمه ل التعامل مع تكنولوجيا المعلومات .

الهيكل التنظيمي: تنشأ أنماط جديدة من الهيكل التنظيمية تبعد عن الأنماط التقليدية ، وتنسم بالحركة والانفتاح والاعتماد على الشبكات التي تربط فرق العمل .

الأنشطة الإدارية: تدفق المعلومات يجعل أعمال التخطيط والرقابة والتنسيق واتخاذ القرارات أكثر سرعة واتماماً ومن ثم أفضل نتيجة .

الاستراتيجية: تحفز تكنولوجيا المعلومات على تنبئه استراتيجيات ادارية تعتمد على الترابط والتواصل مع الغير وسرعه الاستجابة للسوق والمنافسة .

الادارة في عصر المعلومات:

- سيتغير الهيكل التنظيمي المعتمد على المعلومات ليكون أقل في عدد المستويات ولتكون أكثر تفاصلاً (FLAT) وبه عدد أقل من الوظائف الإدارية .
- سيكون أساس التنظيم هو المعرفة ، ويعتمد على خبراء ينتظرون أعمالهم ويوجهون أنشطتهم . ويصححون مباشرة أدائهم من خلال المعلومات المرتدة Feedback من الزملاء ، والعاملاء ، .
- أغلب الوظائف في التنظيم ستكون متصلة بالمعلومات بينما تقل الوظائف التي تعتمد على العمل اليدوي والكتابي .
- النشاط الاهم في التنظيم سيكون التحليل والتشخيص (أي التعامل بالمعلومات) .
- سيصبح اتخاذ القرارات معتمداً أكثر على نظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسوب الآلي ... قرارات أسرع من خلال بذل أقل .
- سيكون محور العمل في التنظيم المعلوماتي هو الفريق Team وليس الفرد
- ومن ثم فإن تكامل الفرق في شبكات سيكون سمة أساسية وضرورية في التنظيم المعلوماتي بدلاً من التقسيم إلى إدارات مستقلة ومتباعدة .
- التحول إلى الامركزية . بدلاً من المركزية
- التحول إلى الحجم الصغير .
- درجة أعلى من المشاركة في الادارة .

التحدي الصعب الذي يواجهه الادارة المصرية.

يتمثل ذلك التحدي في:

- التحولات العالمية وكذا التحولات المحلية تؤدي كلها بالضرورة الى فتح السوق المصرية أمام الواردات الاجنبية ، وضعف وتضاؤل فرص المنتجات المصرية لغزو الاسواق الاجنبية . (التفوق التكنولوجي وحرية التجارة ورفع الموانع والقيود على المستورد)

وفي الوقت ذاته:

- المناخ المحلي لم يتحرر بعد ولم يوفر للادارة حرية الحركة اللازمة لمواجهة تلك الظروف الجديدة ، ومصادر وأشكال الدعم والمساندة التي كانت تتم قبل ذلك تقلص ... بل تتلاشى .

ومن ثم فان التحدي الصعب الذي يقابل الادارة المصرية هو كيفية مواجهة الظروف الجديدة مع استمرار أهم القيود القديمة (التحرر ليس كاملا) ثم تحرير المناخ الخارجي للادارة دون تحرر الادارة ذاتها .

الوصيات

إعداد دراسة بحثية تتناول في اطار ماورد بهذه الدراسة ما يلى:-

- وضع منهج للادارة المصرية يكون فاعلا في مواجهة التحديات الصعبه التي تواجه تلك الادارة .

- وضع نظم أكثر فاعليه في اختبار المديرين والقيادات وتقديرهم.

- وضع نظم أكثر فاعليه لتدريب الكوادر القيادية علي نظم الادارة الحديثه .

- مقتراحات لكيفيه تطبيق نتائج الدراسة .

ثانياً: الاهداف الثلاثة الاولى في الاهداف المحددة للاستراتيجية:-

- ١- تحديد قائمه بالسلع والطرق والخامات واختيار ما يمكن تحقيقه خلال الالف يوم .
- ٢- تحديد قائمه بوحدات البحث والتطوير المطلوب إنشائها .
- ٣- اقتراح البحوث الاساسية المتعلقة بالسلع والخدمات المتقدمه واقتراح كيفيه تناول الدولة لها .

المطلوب في تلك المرحله تحقيق هدفين رئيسيين هما :

- حمايه الانتاج المحلي بالارتفاع ، بجودته ليتمكن من منافسه الانتاج المستورد جوده وسعرا

- مضاعفه قدراتنا التصديرية بانتاج جيد متميز قادر على المنافسه .

وعند دراسة تحقيق الهدفين ينبغي مراعاه ما يلى:-

أ- النظر الى الصناعات التحويلية كثلاث مجموعات أساسية وذلك طبقا لاوجه الاستخدام النهائي لمنتجاتها هذه الصناعات كما يلى:

المجموعة الأولى

- صناعات السلع الاستهلاكية والتي تستخدمن منتجاتها لاغراض الاستهلاك النهائي المباشر ، وقد يتم هذا الاستهلاك مره واحده كما في حالة المشروعات والاغذية وبالتالي يطلق على هذه الصناعات صناعات السلع الاستهلاكية غير المعمره لتميزها عن صناعات السلع الاستهلاكية المعمره والتي لا يتم استهلاكها مره واحده بل على فتره طويله قد تطول لعده سنوات مثل السيارات / الثلاجات .

المجموعة الثانية

- صناعات السلع الوسيطة والتي قد تستخدمن منتجاتها في اغراض الاستهلاك النهائي أو تستخدم كمستلزمات إنتاج في صناعات أخرى كما في حالة الكهرباء التي تستخدم للاضاءه المنزليه أو في المصنع .

المجموعة الثالثة

- صناعات السلع الانتاجيه وهي الصناعات التي تنتج السلع التي تساعد أو تعمل على إنتاج السلع الاصري التي من شأنها أن تزيد من أو تساهم في زيادة الطاقة الانتاجيه للمجتمع مثل صناعه الالات .

ب - تحديد نمط التصنيع حيث تتعدد أنماط التصنيع (ولعل نمط التصنيع في اليابان هو أنساب الأنماط لنا في مصر) . ونعرضه بايجاز كدرس مستفاد .

من الملاحظ أن اليابان التي بدأت برامج التصنيع الجادة بعد الحرب العالمية الثانية قد اتبعت نموذجا اقتصاديا فريدا للتنمية الصناعية . وقد أعتمد هذا النموذج بالأساس على انشاء وتجهيز البنية الأساسية للمجتمع بما في ذلك الطرق والمرافق وأدوات ووسائل الاتصالات ، ووفرت المناخ الاجتماعي ، وصنعت الاطار التنظيمي والتشريعي بما في ذلك تطوير نظم الادارة لدفع عجلة التنمية الصناعية . وقد اعتمدت اليابان بشكل كبير على القوة البشرية التي عملت على اعدادها وتدريبها حتى وصلت الى مستوى عال من الكفاءة والمهارة .

وقد بني نمط التصنيع في اليابان على استخدام الابحاث العلمية وتطويرها لانتاج سلع صناعية غير مقلدة معتمده على دراسات متعمقه لاحتياجات السوق الداخلية والخارجية فقدمت الي المجتمعات الدولية سلعا متميزه انعسكط فيها همه العالم ومهاره العامل الياباني - وقد كانت اليابان على حق حينما اتخذت مبدأ هاما في التنمية الصناعية مفاده أن تلبية احتياجات السوق لا بد أن يقع على عاتق ومسئوليية أجهزة البحث العلمي فهي التي تقدم البحوث والابتكارات والتطور عند تصنيع السلع و حيث أن إنتاج السلع عن طريق التقليد والنقل من الدول الأخرى المتقدمة يمكن أن يؤدي الى أضرار أكثر مما يؤدي الي فوائد .

وفي ظل هذا المنظور عملت اليابان على استخدام نتائج البحوث العلميه في انتاج سلع متطلبه سواء ، كانت هذه السلع استهلاكية أو انتاجيه وشجعت على التوازي انتاج هذه السلع طالما تتمتع بميزات تسببيه من حيث الاعداد والتصميم والاداء والتشغيل وليس مجرد تكرار لما ينتج عالميا . ولتحديد قائمه السلع في المجال الهندسي تأتي السلع والمنتجات الاستهلاكية التالية على رأس القائمه:

- | | |
|----------------------|--------------------|
| - أجهزة اطفاء الحريق | - البوتاجازات |
| - أجهزة تكييف الهواء | - الغسالات |
| - الثلاجات | - السخانات |
| - المحولات | - الدفايات |
| - المоторات | - الشوايات |
| - حديد التسليح | - المراوح |
| - تيل الفرامل | - المكاوي |
| - الفلاتر | - المواقد والافران |
| - السيارات | - البطاريات |
| - أسياخ اللحام | - الملابس |

- اسطوانات الغازات
- الاوعية المنزليه
- منظمات الضغط
- اسطوانات البوتاجاز

هذا ويمكن الاستعانه بالجهات المعنية بالتصدير للوقوف على السلع والمنتجات التي تأتي على رأس قائمه الصادرات الهندسية ، وعلى الأخص الجهات التالية:-

- الهيئة العامة للرقابه على الصادرات والواردات .
- مركز تنمية الصادرات.
- التمثيل التجاري بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجيه.

اقتراح البحوث الاساسية المتعلقة بالسلع والخدمات المتقدمه:

عند اقتراحنا للبحوث الاساسية المتعلقة بالسلع والخدمات لابد أن نضع نصب أعيننا الحقائق التالية :-

- ١- الجوده تبني في المنتج خلال الانشطه المختلفه التي يمر بها المنتج .
- ٢- أيا كان حجم العمل بالشركة / المصنع فان ذلك العمل يتم من خلال عمليه أو مجموعه من العمليات - فاذا ما أحسنا التخطيط للعمليات وتصميمها لساعد ذلك كثيرا في تحقيق الجودة ومن ثم يكون مطلوبا لكل عمليه تحديد متطلبات مدخلاتها وكذا متطلبات مخرجاتها وأساليب ضبط واحكام أدانها من خلال مواصفات أداء وتعليمات وطرق تشغيل الموارد المطلوبه للتنفيذ من بشر وأدوات وتدريب ومعرفه وخبره .
- ٣- الصناعات المغذية لا يه صناعه عنصرا حاكما لجوده سلع ومنتجات تلك الصناعه .
- ٤- يختلف نظام الجودة من منظمه لآخر حتى ولو كانت منتجه لنفس السلع والخدمات وتؤدي نفس الانشطه والاعمال . . . اذ أن نظام الجودة في أي منظمه يتاثر بأهدافها ومنتجاتها وخبراتها ومارستها الخاصه . . والمنظمات كالمرضي . . كل مريض له العلاج الذي يناسبه وان تشابه المرض .

لذلك يجب التركيز علي البحوث الاساسية المتعلقة بالسلع والخدمات لاعطاء المنهج العام والتفكير العلمي الابتكاري وفي الوقت ذاته الاهتمام بادارات البحوث

والتطوير داخل المنظمات ذاتها وتحقيق التعاون الوثيق بين جماعات البحث الأساسية وادارات البحث والتطوير بمنظمات الاعمال.

٥- معظم خطوط الانتاج في مصر - إن لم يكن جميعها - تم استيرادها ومعها أساليب تشغيل فقط دون الدخول في الخصائص الفنية التفصيلية للسلع والمنتجات ذاتها وكيفية بناء جودة المنتج من خلال خصائص في عمليات التشغيل المختلفة .

ومطلوب في المرحله القادمه التعرف على جميع الخصائص والمعايير الحاكمه لجوده كل سلعة والوزن النسبي لكل خاصيه في الجوده الكليه للسلعه وأين وكيف تتحقق تلك الخصائص علي خطوط الانتاج . ولن يكون ذلك الا من خلال دراسات وبحوث مكثفة .

٦- مكنت الثوره التكنولوجيه الانسان في العالم من الاستغلال الافضل للمواد المتاحه بعد التعرف على خصائص وسمات جديدة لتلك المواد ، وكذا بعد اتاحة الوسائل والاساليب الفنية الافضل للتعامل مع تلك المواد ، ومن ثم استطاع الانسان الغا ، الاثار السلبية الناجمه عن محدوديه المواد وارتفاع تكلفتها بعد تطويره لاستخدام المواد المتاحه واستنباط العديد من المواد والخامات الجديدة الرخيصة .

ونحن في مصر نستعمل خامات ومواد عديده كصناعات مغذية للسلع والمنتجات دون التعرف الدقيق على خصائص المواد والخامات ومن ثم يستحيل الارتقا ، بجودتها ولا يتحقق ذلك الا من خلال الدراسات والبحوث .

٧- الارتقا ، بمنظمات الاعمال يحتاج الي تهيئه وتنميته تلك المنظمات و يجب الاستفاده من تكنولوجيا المعلومات في تنميتها بما يساعد علي تطوير أساليب وطرق العمل والتنسيق وتحقيق الاندماج والتكميل وتعظيم القدرة التنافسية وكذا تطوير عناصر التنظيم .

٨- الموصفات القياسية تحدد معايير الحد الادني لجوده السلعه ولكنها لا تهتم كثيرا بكيفيه تحقيق تلك المعايير ، وهذا هو دور البحث العلمي .

وأمام تلك الحقائق تكون في حاجة إلى:

تشكيل مجموعة بحثية لكل سلعه عمادها البحث العلمي وتضم الخبرات الصناعية المتميزة في مجال السلعه تكون مهمتها ما يلي:

- تحديد جميع الخصائص الفنية والمعايير الحاكمة لجودة السلعه والوزن النسبي لكل خاصيه و تحديد معيار تحقيق الجوده الكليه للسلعه .

- تحديد جميع الخصائص الفنية والمعايير الحاكمة لجودة السلع المغذيه لتصنيع السلعه .

- تصميم العمليات الرئيسية الحاكمه لجوده السلعه وتحديد معايير مدخلاتها ومخرجاتها وضبط واحكام أدانها من خلال مواصفات أداء وطرق تشغيل والموارد المطلوبه للتنفيذ (أفراد - أدوات - تدريب ومعرفه وخبره) .

- وضع تصور شامل لما يجب أن تكون عليه ادارة البحوث والتطوير في موقع انتاج السلعه من حيث :-
تشكيلها - تنظيمها - تبعيتها - كواصرها - مواردها
- تدريبها - الربط بينها وبين المجموعه البحثيه للسلعه
... الخ)

- وضع تصور شامل للاستفاده من تكنولوجيا المعلومات في تنمية منظمات الاعمال المنتجه للسلعه بما يساعد علي تطوير أساليب وطرق العمل والتنسيق وتحقيق الاندماج والتكميل وتعظيم القدرة التنافسية وكذا تطوير عناصر التنظيم .

- مراجعه التشريعات المتعلقة بالسلعه ومقترنات تطويرها وضع تصور لنظام اعتماد للمواقع المتتطوره للسلع الواحده وتحديث معايير ذلك - وكذا تقييم جميع المواقع الانتاجيه المنتجه للسلع ووضع نظام للرتب . فمثلا درجه أولى - درجه ثانية ... وهكذا

مع وضع تصور لاعطاء ميزات نسبية للمواقع المتطرفة
بموجب تشريعات وقوانين .

- تقييم صناعات السلع الانتاجية (الرأسالية) المحلية
المتوجه للسلعه وتطورها .

- التعرف على الموارد المطلوبه لتحقيق ذلك مثل الافراد
والتجهيزات والتمويل " مصادره ووسائله " حيث يصعب
حاليا تحديد دقيق للموارد المطلوبه لتحقيق ذلك .

ولما كان هذا البرنامج يعتبر بمثابة برنامج قومي للنهوض بجوده الانتاج المحلي والارتقاء به فيقترح
مناقشة مع كافة الجهات المعنية بالقضيه وخاصة:
اتحاد الصناعات - قطاع الاعمال العام - جميعه رجال الاعمال لتحديد مساهمات ودعم تلك
الجهات لهذا المشروع القومي وقد يرى مساهمه منتجي كل سلعة بقدر كبير من التمويل اللازم
لإجراء الدراسات والبحوث للسلعه فضلا عن أهميه اللجوء للمنظمات الدوليه للمعاونه .